مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: إجراءات ضبط التمويل الانتخابي في العراق بعد عام (2019)
اسم الكاتب: د. سامر ناهض خضير
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7777
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i25.363

TJFPS
ISSUE 25

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

إجراءات ضبط التمويل الانتخابي في العراق بعد عام (2019)

" The Procedures for controlling electoral funding in Iraq after 2019 "

د. سامر ناهض خضير [a] *
كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد[a]

Dr.Samer Nahedh Khudhir [a]
University of Baghdad / College of Political Science [a]

Article info.

Article history:
- Received : 22\7\2021
- Accepted : 29\8\2021
- Available online 30\9\2021

Keywords:
- Finance
- Democracy
- The Elections
- Parties
- Candidates

©2021. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Democratic countries have devoted most of their attention to limit the influence and impact of corrupt electoral finance by setting a set of restrictions that work to control the sources of obtaining it and the methods of its use by parties and candidates to ensure free, fair and transparent elections . Iraq was one of those countries that tended to establish legal rules Which controls its paths, directions and methods of spending during the electoral process, as well as the establishment of an apparatus based on its follow-up in order to preserve the proper practice of the democratic process of it .

*Corresponding Author: Dr.Samer Nahedh Khudhir ,E-Mail: samer.naroto@gmail.com
Tel: 07702501568 , Affiliation: University of Baghdad / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 22\7\2021
القبول: 29\8\2021
النشر :30\9\2021

الكلمات المفتاحية:
- التمويل
- الديمقراطية
- الانتخابات
- الأحزاب
- المرشحين

الخلاصة : ان الدول الديمقراطية كرست جل اهتمامها في الحد من نفوذ وتأثير التمويل الانتخابي الفاسد، من خلال وضع مجموعة من القيود التي تعمل على ضبط مصادر الحصول عليه وطرق استخدامه من قبل الاحزاب والمرشحين لضمان انتخابات حرة ونزيهة وشفافة . وكان العراق احدى تلك الدول التي اتجهت الى وضع القواعد القانونية التي تضبط مساراته وتوجهاته وطرق انفاقه اثناء العملية الانتخابة، فضلاً عن تأسيس جهاز يقوم على متابعته في سبيل الحفاظ على الممارسة السليمة للعملية الديمقراطية، الا ان طبيعة تلك الاجراءات التي اعتمدت في ضبط التمويل واجهة تحدياً كبيراً، فذهب البحث الى تناول اهم تلك التحديات وايجاد المعالجات المناسبة لها.

المقدمة

تعد النشاطات المالية للأحزاب والمرشحين احدى اهم المحركات الاساسية للعملية الديمقراطية، كونها تقوم على سد احتياجات المنافسة الانتخابية، التي تعد واحدة من اهم الاليات الرئيسة التي يستند اليها النظام الديمقراطي في عملية التبادل السلمي للسلطة.

فمن غير الممكن تصور ان تكون هناك عملية انتخابية شفافة ونزيهة تعبر عن الرغبة الحقيقية للناخبين وفي ذات الوقت داعمة للنظام السياسي الديمقراطي، ما لم تخضع عمليات تمويل الاحزاب والمرشحين للقواعد القانونية الناظمة لمساراتها وطرق انفاقها، فضلاً عن وجود هيئات انفاذ تقوم على ترجمة تلك القواعد الى ممارسات فعلية بمهنية وحيادية عالية تحقيقاً للعدالة والمساواة بين المتنافسين.

ومع تبني النظام السياسي الديمقراطي في العراق بعد العام (2003) خاض العديد من العمليات الانتخابية التي عانت من سطوت المال السياسي شكل ذلك تحدياً كبيراً امام سير العملية الانتخابية، وذلك لاسباب تعود الى ضعف القانون والادوات لدى (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) في انفاذ ذلك القانون، فضلاً عن طبيعة البيئة الانتخابية غير المناسبة المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي اثرت على الحد من نفوذ التمويل، وان ذلك شكل محور الاشكالية التي انطلق منها البحث.

لذلك فان البحث ذهب الى معالجة تلك الاشكالية من خلال افتراض يقوم على ايجاد منظومة قانونية قادرة على مكافحة عمليات التمويل الفاسدة، فضلاً عن جهة انفاذ فعالة لذلك القانون لتهيئة المناخ الانتخابي المناسب لاجراء الانتخابات بشكل نزيه وشفاف تعبر عن الرغبة الحقيقية للناخبين.

اولاً: رؤية في دراسة التمويل

لم يحضى موضوع التمويل اهمية تذكر مع حجم الدور الذي يقوم به في دفع عجلة العملية الديمقراطية بشكلٍ عام والعملية الانتخابية بشكلٍ خاص في العالم العربي من حيث التنظير والتنظيم، لاسباب تعود الى طبيعة التعامل المتأخر مع العمل الديمقراطي وصعوبة التعاطي معه بشكلٍ سليم، ولد ذلك تحدياً كبيراً امام اي عملية تنظيم او دراسة تستهدف مكامن الحساسية في عملية الوصول الى السلطة بشكلٍ نزيه وشفاف، ورافق ذلك قيوداً كبيرة في الحصول على البيانات حول مصادر التمويل وطرق انفاقه من الجهات الرسمية، المتمثلة في هيئات الانفاذ وغير الرسمية المتمثلة بالاحزاب والمرشحين[1].

لذلك ذهبت الدراسات في الغالب الى منحى اخر ينصب الى توصيف العناصر التي تقوم عليها العملية الديمقراطية المتمثلة بالاحزاب والانتخابات بشكل عام من دون الولوج في محركات تلك العناصر التي تحتاجها في انشطتها، وحتى ان تم تناولها يلجأ الباحثين في الكثير من الاحيان الى اضاعت البحث بمتغيرات اخرى وترك مجالاً ضيقاً في دراسة عملية التمويل، بأستثناء بعض الدراسات التي اعتمدت بشكل اساسي على اغناء البحث بالدراسات الاجنبية المعنية في محاولة لاستقطاب التجارب العالمية والوقوف على اهم ايجابياتها ومدى مطابقها مع الواقع العربي، التي استطاعت ان تضع حجر الاساس في طريق البحث حول هذا الموضوع، فان هذا الامر يوضح مدى الصعوبات الجمة في عملية البحث في هذا الموضوع، انعكس ذلك بشكلٍ كبير على انحسار الخبراء والمختصين في هذا المجال[2].

وما يعزز ذلك القصور الذي نجده في التأطير لذلك الموضوع بشكلٍ عام، اذ ان دراسته لم ترتقي مع طبيعة الدور الذي يقوم به بل لم تكن هناك احاطة كاملة في توصيفه ومعرفة كل ابعاده وتفاصيله في اغلب الدراسات فبعضها تشير على انه الواردات التي تحصل عليها الاحزاب والمرشحين من اجل تمويل حملاتهم الانتخابية، في حين ان التمويل لا يقتصر فقط على المال كون احتياجات الاحزاب والمرشحين تحتاج الى امور مادية اخرى كوسائل الاعلام والنقل والقيام ببعض الخدمات الاخرى التي تندرج ضمن عملية

(1) Abdul Alim and other, Introducing Biometric Technology in Elections, IDEA, Sweden, 2017, p7.

(2) جينا شيريلو و كارولين رودي، التحليل الشامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، واشنطن، 2019، ص5.

التمويل[3]، فضلاً عن ان عملية التمويل لا يمكن حصرها على الحملات الانتخابية وذلك لان العمل الانتخابي يندرج تحت عدة مراحل وانشطة تبدأ من عملية الترشيح الى عقد الاجتماعات والى مرحلة ما بعد الانتخابات والتي تتطلب الى الموارد في سبيل سد جميع احتياجاتها[4].

فضلا عن ان هناك العديد من التوصيفات التي ينتابها الغموض واللبس في عملية الطرح والمعالجة، عندما تشير الى انه عملية لسد احتياجات العملية الانتخابية، فالعملية الانتخابية تتطلب نوعين من التمويل الاول للجهة التي تقوم على ادارة ورقابة العملية الانتخابية والذي يتم تحديده من قبل الجهات الرسمية، والثاني تمويل نشاطات الاحزاب السياسية والمرشحين اثناء العملية الانتخابية، اذ لابد ان تكون هناك اشارة واضحة الى ان عملية التمويل الى اي جهة تكون وذلك في سبيل رفع اي اللتباس يمكن ان يصيب القارئ[5].

يكون من الاجدر ان يتم توصيفه على انه الواردات المطلوبة لسداد جميع تكاليف الاحزاب والمرشحين المشاركين في المنافسة الانتخابية، والتي تأخذ صور الاشتراكات والهبات والمنح والقروض والخدمات، وما تقدمه الدولة من دعم مالي ومادي، على ان تخضع الى القانون، وبذلك نكون قد احطنا عملية التمويل بكل تفاصيلها وتفرعاتها بحيث يستطيع الباحث او القارئ ان يضع نفسه في الطريق الصحيح لفهم الموضوع.

وفي ذات الوقت لم نجد هناك تميز واضح في اغلب الدراسات التي تناولت النشاطات المالية للاحزاب والمرشحين بين المدخلات المتمثلة في التمويل الذي تحصل علية والمخرجات المتمثلة بالانفاق والذي على اساسه يتحدد سلوك الاحزاب والمرشحين وحالة الارتباط بينهما[6].

---

[3] باسم علي خريسان، التمويل السياسي دراسة في تمويل الاحزاب السياسية، مجلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد 53، 2017، ص 141-142.

[4] Helena Catt And others, Electoral Management Design, IDEA, Sweden,2019, p7.

[5] Erik Mobrand, Fernando Casal Bértoa and Yukihiko Hamada, The Integrity of Political Finance Systems in Asia: Tackling Political Corruption, IDEA, Sweden, 2019, p19.

[6] IDEA, Collaboration between Citizen Movements and Political Parties Political Party Innovation Primer 3, IDEA, Sweden, 2018, p10.

ناهيك عن ان التمويل يندرج تحت نوعين العام هو التمويل الذي تقدمه الدولة الى الحزب او المرشح وفقاً لنسب يحددها القانون، والخاص هو التمويل الذي يحصل عليه الحزب او المرشح من قبل القطاع الخاص وفي كلتا النوعين لابد ان يخضعا الى القانون[7].

وفي كلتا النوعين من التمويل ايضاً يندرجان تحت نوعين ايضاً المباشر وهو التمويل الذي يكون على شكل مبالغ مالية تقدم الى الحزب او المرشح[8]، والتمويل غير المباشر وهو الذي يكون على صور دعم مادي متمثل بوسائل الاعلام والاتصال والنقل وغيرها من الاحتياجات الاخرى التي يحتاجها الحزب او المرشح اثناء العملية الانتخابية[9].

اما من الناحية التنظيمية القانونية فان القصور واضح ايضاً في طريقة المعالجة التي تتناولها القواعد القانونية، اذ عادةً ما نجد هناك مساحة ضيقة في اغلب قوانين العالم العربي والعراق على وجه الخصوص في تناول عملية تنظييم التمويل في قوانين الانتخابات، وهناك عملية خلط ما بين التمويل الذي يكون خارج اوقات الانتخابات والتمويل في اوقات الانتخابات وطرق التعامل معها، ومكامن التداخل بينهم وخضوعهما الى ضوابط معينة تتمثل في تحديد مصادرهما وخضوعهما الى سقوفاً معينة، فضلاً عن تحديد الاليات المناسبة في التعامل مع عملية التمويل من خلال رسم الصلاحيات المناسبة لجهاز الانفاذ في ممارسة ادواره بشكل فاعل وحيادي، وان المتتبع لذلك يجد هناك تقارب كبير بين قوانين الدول التي تنظم عملية التمويل لاسيما في دول العالم العربي، خلق ذلك حالة من عدم الموائمة بين التشريع والتنفيذ، وذلك يعود الى طبيعة كل بيئة سياسية في ذلك البلد التي لها خصوصيتها السياسية في تعاطيها مع ذلك الموضوع[10].

نستنتج من ذلك ان التمويل بشقيه التنظيري والتنظيمي بحاجة ماسة الى الكثير من الدراسات والمعالجات التي تَقَوم مساراته، وذلك في سبيل الحفاظ على الممارسة السليمة للعملية الديمقراطية، وان التقاعس عن ذلك ستكون نتائجه سلبية على الممارسة الديمقراطية السليمة.

---

(7) IDEA, Digital Microtargeting Political Party Innovation Primer 1 International Institute for Democracy, IDEA, Sweden, 2018, p15.
(8) Jordi Barra ,Observing E-enabled Elections: How to Implement Regional Electoral Standards , International Institute for Democracy and Electoral Assistance2012, p18.
(9) IDEA, Open Primary Elections Political Party Innovation Primer, IDEA, Sweden, 2018, p8.
(10) Katherine Ellena and Alexandra Brown, Beyond Constitutional Reform to Elections Libya Electoral Legal Framework Analysis, IFES, Washington, 2019, p9.

ثانياً: الاثر القانوني لضبط التمويل الانتخابي في العراق بعد عام (2019)

ان الممارسة الديمقراطية في العراق تعتمد على ضبط عمل الاحزاب بشكل عام من خلال تشريعين الاول قانون الاحزاب رقم (36) لسنة 2015 الذي يختص في تنظيم العمل السياسي والثاني قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 المختص في ادارة وتنظيم العمل الانتخابي والذي من خلالهما يتم ضبط عملية تمويل الاحزاب والمرشحين، يمكن تناولهما على النحو الاتي.

1- قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020*

ان اهم ما يميز هذا القانون عن القوانين السابقة هو اعتماد نظام جديد للانتخابات، فضلاً عن اعتماد تقسيم جديد للدوائر الانتخابية من دون الاخذ بنظر الاعتبار المستلزمات الاساسية في ضبط عملية التمويل التي تشكل محوراً اساسياً في عدالة العملية الانتخابية، يمكن تناولهما على النحو الاتي:

أ- نظام الفائز الاول*

ان ما يهمنا في هذا النظام الدور الذي سيلعبه في عملية التمويل، كونه يقوم على جعل الفائز هو من يحصل على اكثر الاصوات بدون قيد او شرط، فان ذلك سيعزز من دور التمويل بشكل عام والتمويل الفردي بشكل خاص، ويؤدي ذلك الى اضعاف التمويل المقدم من الحزب في الكثير من الاحيان، كونه سيعزز من

* ان التغيير الذي تعرض له العراق في العام (2003) والذي انتج نظاماً ديمقراطياً يقوم على التداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات تطلب الحاجة الى وجود قانون في العام (2005) لاجراء اول انتخابات، ونتيجة الى تغيير الرؤية حول عملية الترشيح، فضلاً عن امور اخرى تم تشريع قانون جديد للانتخابات في العام (2008) والذي اجري عليه العديد من التعديلات ولكن جميع تلك القوانين السابقة وتعديلاتها كان الطابع السياسي هو الطاغي عليها من خلال عملية احتساب الاصوات، فضلاً عن افتقارها الى اليات ضبط السلوك المالي للاحزاب والمرشحين في اوقات الانتخابات مما جعل من العمليات الانتخابية فاقدة لاهم مبادئها الاساسية المتعلقة بالعدالة والمساواة في أنشطة الحملات الانتخابية وباقي اجراءات العملية الانتخابية. للمزيد انظر: سعد مظلوم، الانتخابات ضمانها حريتها ونزاهتها (دراسة مقارنة)، دار دجلة للنشر، عمان، 2009.

الامر الذي ادى الى وجود حاجة ملحة الى اصلاح ذلك الخلل الموجود في القانون كونه يؤثر على مخرجات النظام السياسي في ادارته للدولة، ونتيجة الى تحكم القوى السياسية على القرار السياسي وبحكم مقاعدها في مجلس النواب لم يجري اي تغيير او تعديل على القانون من اجل ضمان انتخابات عادلة تضمن مشاركة الجميع، فضلاً عن تعطيل ادوات التأثير على النظام السياسي من النقابات والجمعيات والمثقفين في تغيير الصيغة لذلك القانون كان الطريق الوحيد لمعالجة ذلك من خلال الضغط الجماهيري الرافض لمسار عمل النظام السياسي ولا سيما عملية الوصول الى مجلس النواب، ونتيجة الى ذلك الضغط شرع مجلس النواب الى تشريع قانون جديد للانتخابات رقم (9) لسنة 2020. للمزيد انظر: منير حمزة عبيد وليلى حنتوش، الرقابة الرسمية على الدعاية الانتخابية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية/ جامعة بابل، العدد42، 2019.

*ان هذا النظام يقوم في الاساس على معادلة مفادها ان من يحصل على اكثر الاصوات في الدائرة الانتخابية هو الذي يصل الى مجلس النواب الامر الذي يؤدي بالصوت الانتخابي الى ان يكون الفاعل الرئيس في فوز المرشح بمعقد مجلس النواب في هذه الدائرة من دون الاعتماد على معادلات رياضية التي لا تجعل من الصوت الانتخابي هو الحاسم في وصول المرشح الى المجلس كما هو معمول في نظام التمثيل النسبي المعتمد في القانون السابق. للمزيد انظر: حازم عبد الحميد، اشكالية النظام الانتخابي وانعكاسه على تركيبة النظام السياسي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية، العدد28، 2009.

الترشيح المستقل الى الانتخابات[11]، ولكن سيؤدي ذلك الى تعدد الجهات الممولة للمرشحين، وهو ما يرهق كاهل مفوضية الانتخابات في متابعة ذلك التمويل، كونه سيترتب على ذلك المزيد من سجلات تدوين عمليات التمويل وقوائم الحسابات ونشاطات اخرى تتعلق بعملية التمويل مما يطلب اعتماد اجراءات اخرى تحد من عمليات التمويل غير المشروعة[12].

ب-نظام الدوائر المتعددة

بعد ان كانت الدوائر في القانون السابق مقسمة على اساس دائرة لكل محافظة، فقد اعتمد في القانون الجديد ان تكون المحافظة متعددة الدوائر، والذي سيكون له اثراً ملموساً على انخفاض تكاليف الحملات الانتخابية بالنسبة الى المرشح، فبعد ان اصبحت الدائرة ذات حيز جغرافي ضيق سيقلل ذلك من عدد البوسترات واللقاء الخطابات الانتخابية والحاجة الى وسائل النقل وغيرها من المستلزمات الاخرى[13]، ولكن ذلك لا يمكن عده موضوعاً جازماً فقد تكون مكلفة اكثر على الحزب السياسي في بعض الاحيان كونه سيقوم بطرح مجموعة مرشحين في الدائرة وعلى نطاق البلد، ومع تطبيق نظام الاغلبية فان المنافسة ستكون قوية بين المترشحين مما يدفع بالحزب السياسي الى المزيد من الانفاق على الحملات الانتخابية من اجل ترغيب الناخبين على التصويت لمرشحه، فضلا عن حاجة الحزب الى المزيد من الوكلاء في مراكز الاقتراع للقيام بعملية الرقابة على عملية التصويت[14].

ان اعتماد هذا الشكل من النظام الانتخابي مع اعتماد الدوائر المتعددة على اساس المحافظة، سيجعل للتمويل دوراً كبيراً في كسب اصوات الناخبين من خلال توسيع نشاط الحملة الانتخابية او تقديم الاغراءات المادية سواء أكان ذلك في تقديم المبالغ المالية ام من خلال تقديم الخدمات الاخرى المتعلقة بالاحتياجات المنزلية وغيرها.

---

(11) Jose Miguel Lnsulza , Albert R.Ramdin ,and Kevin Casas-Zamora ,observing political-electoral financing system:amanual for OAS electoral observation mission, sgeneral Secretariat of the Organization of American States,Washington, 2012, p32.

(12) Erik Mobrand, op.cit, p14.

(13) Mohamed N. Contch, the ectoral commission and the managent of sierra leons electoral processi an introduction, National electoral commission, Sierraleone, 2013, p4.

(14) سامر ناهض خضير، التمويل السياسي: دراسة في تمويل الاحزاب والحملات الانتخابية، دار السنهوري، بيروت، 2018، ص 74-75.

في حين نجد القانون قد تغاضى عن اي معالجة تذكر حول حماية ذلك النظام، وشكل الدوائر المتعددة من خلال تجاهله للقواعد التي تشير الى المصادر المسموح بها للحزب او المرشح للتمويل، فضلاً عن تغاضيه في وضع سقف لذلك التمويل وتحديد الطريقة التي ينفق بها، وافتقد الى الاليات التي تقوم على متابعته مما جعل من الممارسة التي اختيرت في اعطاء فرصة اكبر للقوى السياسية الجديدة في الوصول الى مجلس النواب تواجه تحدياً كبيراً، كونها لا تمتلك الامكانيات المالية كالتي لدى الاحزاب المتنفذه، والتعذر الى ترك ذلك الموضوع للانظمة التي تصدرها المفوضية في حين ان الانظمة لا تمتلك قوة القانون مما يجعل العملية ضعيفة في ضبط عملية التمويل[15].

2- قانون الاحزاب رقم (36) لسنة2015*

رغم ان هذا القانون يتعامل مع الاحزاب في الاوقات خارج العملية الانتخابية الا ان هناك تداخل بينه وبين العملية الانتخابية تمثل بعملية التمويل التي اشار اليها القانون في المادة (44) التي نصت على توزيع نسب التمويل 20% بالتساوي و80% على اساس المقاعد البرلمانية المستحصلة من الاصوات الانتخابية، وهنا يكون تمويل الاحزاب خلال الانتخابات وخارجها، هذا فيما يخص التمويل العام المقدم من الدولة، ولكن القانون في هذه المادة ولا بغيرها، لم يشر الى التوقيتات التي يتم فيها توزيع التمويل قبل اجراء العملية الانتخابية ام خلالها ام بعدها وهل تكون على دفعة واحدة ام على دفعات شهرية او فصلية او سنوية[16].

كما وان قانون الاحزاب الذي يتعامل مع الاحزاب وليس المرشحين، وبهذا يكون المرشح المستقل المستحصل على مقعد في البرلمان قد حرم من التمويل العام، ولا سيما قانون الانتخابات الجديد لسنة (2020) الذي ذهب مع نظام الفائز الاول الذي يشجع الترشيح الفردي، والذي لم يشر الى عملية التمويل سوى التمويل غير المباشر المتمثل بوسائل الاعلام، وهذا ما سيخل بمبادئ العدالة والمساواة بين المتنافسين.

---

[15]للمزيد انظر: سوجيت شودري وأخرون ، انظمة تمويل الاحزاب السياسية: الاصلاح الدستوري بعد الربيع العربي ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، السويد، 2014.

* ان قانون الاحزاب هو الاخر لم يولد ولادة طبيعية كحاجة اساسية لتعزيز مسار واقع العملية الديمقراطية في العراق بعد العام (2003) لتأسيس بيئة حزبية سليمة تدعم بنية وعمل النظام السياسي، انما جاء نتيجة الى ضغط محلي ودولي لتشريع قانون ينظم عمل الاحزاب السياسية، والذي شرع بعد اثنى عشر سنة من تأسيس النظام السياسي الديمقراطي الذي الغي امر سلطة الائتلاف رقم (97) لسنة 2004 المعني في ضبط النشاطات الحزبية قبل تشريع القانون، الا انه لم يضع الاليات المناسبة في تحديد شكل وصلاحيات المؤسسة المسؤولة عن تنفيذه مما سبب تحدياً كبيراً في التأسيس لبيئة حزبية سليمة. للمزيد انظر: رعد سامي التميمي، دراسة في قانون الاحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 الفصلين الخامس والسادس الحقوق والواجبات والتحالف والاندماج، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، العدد 45-46، 2016.

[16] للمزيد انظر: قانون الاحزاب رقم (36) لسنة 2015

وكذلك يوجد تداخل اخر ولابد من الوقوف عليه وايجاد المعالجة المناسبه له، وهو ان قانون الاحزاب قد اوكل (ديوان الرقابة المالية)* بتدقيق حسابات الاحزاب السياسية* بغض النظر عن الحسابات التي تتعلق بالعملية الانتخابية، الامر الذي احدث خللاً كبيراً في ضبط هذه الحسابات، فلابد ان يمتد ذلك العمل الى حسابات الحملة الانتخابية، كون ان عملية التمويل العام المقدم الى الاحزاب بموجب القانون يخضع الى التدقيق من قبل (ديوان الرقابة المالية)، ولابد من استكمال عملية التدقيق على ذلك التمويل الذي يستخدم في اوقات الانتخابات الى نفس المؤسسة[17].

كما ان المادة (42) اشارت الى (تتسلم الاحزاب اعانة مالية سنوية من ميزانية الدولة، ويتم تحويلها الى حساب كل حزب من قبل وزارة المالية) التسائل هل ان هذا الحساب المصرفي سيكون هو نفسه خلال الحملة الانتخابية ام يفتح حساب مصرفي اخر اذا كان نفسه فيجب ان تزود دائرة الاحزاب المكتب الوطني بتقرير مفصل عن ذلك الحساب واذا كان بفتح حساب ثاني يجب ان يزود المكتب الوطني بتقريرين الاول من الحزب والثاني من دائرة الاحزاب عن ذلك الحساب على ان يرفق الحزب ذلك التقرير خلال تقديم اوراق تسجيله الى المفوضية للمشاركة في الانتخابات[18].

كما وان القانون في المادة (43) التي نصت على (تختص وزارة المالية بالموافقة على التقدير السنوي للمبلغ الكلي للاعانة المالية المقدمة من الدولة للاحزاب، وتقدم اقتراحاً بذلك الى مجلس الوزراء للبت فيه وتضمينه في مشروع الموازنة العامة للدولة). لم تشر هذه المادة او غيرها الى دور المفوضية في تزويد وزارة المالية بعدد الاحزاب، والنسب المستحصلة عليها من مقاعد بالبرلمان في الانتخابات السابقة فان عدم مشاركة المفوضية بذلك يتعذر تخصيص نسب التمويل العام للاحزاب من الموازنة العامة للدولة [19].

* اشارت المادة (39)- رابعاً (يرفع ديوان الرقابة المالية تقريراً ختامياً عن الاوضاع المالية للاحزاب الى مجلسي النواب والوزراء ودائرة الاحزاب).

* فقد طلبت المفوضية من الاحزاب السياسية تزويدها تقرير بحساباتها لمرة واحدة في السنة والتي تكون في شهر تموز. مقابلة اجراها الباحث مع الاستاذ رياض الزوبعي مدير شعبة في قسم المتابعة والتقييم للاحزاب في دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، تاريخ المقابلة 2019/11/18.

[17]للمزيد انظر: مصدق عادل طالب، شرح قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015، دراسة تحليلية مقارنة، دار السنهوري ،بيروت، 2016.

[18] للمزيد انظر قانون الاحزاب رقم (36) لسنة 2015.

[19] للمزيد انظر: اسعد كاظم شبيب ومحمد جبار جدوع العبدلي، مستقبل الحياة الحزبية في العراق في ضوء قانون الاحزاب رقم (36) لسنة 2015، دار السنهوري، بيروت، 2016.

فضلاً عن ذلك اذا كان قانون الانتخابات لسنة (2020) قد تجاوز الاشارة الى عملية التمويل، وذلك للاشارة لها في قانون الاحزاب فهي مغالطة كبيرة لان الانتخابات يشترك فيها الحزب والمرشح المستقل، وان قانون الاحزاب يتعامل مع الحزب فقط وليس الاشخاص المرشحين، كما وان هناك من الممارسات المختلفة في اثناء الحملة الانتخابية عن الاوقات التي تكون خارجها، كما وان لقانون الاحزاب دائرة مختلفة مسؤولة على تنفيذه عن الدائرة التي تقوم على ادارة ورقابة العملية الانتخابية وهذه مفارقة جوهرية، لذلك ينبغي ان يكون التمويل المقدم وفقاً لقانون الاحزاب يكون على اساس النشاطات خارج اوقات الانتخابات واقتصار التمويل خلال الحملات الانتخابية على التمويل العام غير المباشر من وسائل الاعلام والنقل وغيرها وبهذا نستطيع ان نتدارك المشكلة[20].

وبذلك نجد ان قانون الاحزاب لم يشتمل فقط على النشاطات التي تكون خارج العملية الانتخابية، انما يتعدى ذلك الى النشاطات المالية المتعلقة بالعملية الانتخابية، الا ان المشرع العراقي لم يلتفت الى ذلك بشكلٍ دقيق، لفك اي تعارض ما بين النشاطين بحيث يجعل كل تنظيم يقوم به هذا القانون يتم بالتعاون مع القانون الاخر، وهذا يتجسد بشكل عملي وواقعي من خلال دوائر مفوضية الانتخابات.

ثالثاً: التحديات التي تواجه عملية ضبط التمويل الانتخابي في العراق

ان التحدي الابرز الذي واجهته عملية ضبط التمويل الانتخابي ارتكز على غياب ديناميكية المعالجة لعمليات التمويل، تمثلت في غياب تشريع قانون لفترات طويلة لضبط السلوك العام للاحزاب السياسية، اثر بشكل سلبي على تأسيس بيئة حزبية مناسبة تنعكس على خوض منافسة انتخابية نزيهة وشفافة[21].

ومع تشريع عدة قوانين للانتخابات كانت اخرها القانون الذي شرع في عام (2020) قد خلت جميعها بشكل كامل عن اية اشارة الى ضبط او تنظيم عملية تمويل الاحزاب والمرشحين خلال الحملات الانتخابية

[20] للمزيد انظر: علياء غازي موسى، الرقابة القضائية على قرارات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مجلة كلية القانون والعلم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 5، العدد19، 2019.

[21] for more see: Magnas Ohman, gender- targented public funding for political parties, IDEA, Sweden,2018, p13.

وخارجها، ولم يعزز ذلك النقص في اصدار الانظمة والتعليمات والاجراءات من قبل مجلس المفوضين اثر ذلك على انتشار ظاهرة المال الانتخابي الفاسد[22].

فضلاً عن تلك التحديات التي واجهتها مفوضية الانتخابات في ممارسة ادوارها بشكل فعال في ضبط عملية التمويل، ففي ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية غير مستقرة يعيشها البلد، شكلت عامل ضغط كبيرة على اداء واجباتها في الحد من مصادر التمويل غير المشروعة[23].

ناهيك عن حداثة التجربة الديمقراطية التي تم اعتمادها في العراق بعد عام (2003) التي شكلت تحدياً امام عمل مفوضية الانتخابات في الحد من النشاطات المالية الفاسدة، لاسيما وان هذا المتغير لا يمكن حصره في جانب معين من حيث مصادره وطرق انفاقه على الحملات الانتخابية، وما يشكله من صعوبة في تحديد مكامن ممنوعاته على الحملات الانتخابية من قبل مفوضية الانتخابات نتيجة ضعف الادوات المؤهلة التي تقوم على وضع المعالجات الفعالة للحد من مصادره غير القانونية جراء ضيق التجربة[24].

وبذلك فان عملية ضبط التمويل تشكل تحدياً في كل جوانبها وهذا التحدي تضاعفت ادواره وممارساته في ظل البيئة السياسية والانتخابية غير المستقرة في العراق.

رابعاً: معالجة التحديات التي تواجه عملية ضبط التمويل.

ان مواجهة التحديات تكمن في معالجة الخلل الذي اكتنف قانون الانتخابات (9) لسنة 2020، فضلاً عن التحديات التي تواجه مفوضية الانتخابات في ضبط عملية التمويل، يمكن تناولها على النحو الاتي:

1- تعزيز الدور القانوني

ان تجاوز التحدي الموجود في قانون الانتخابات لضمان عملية تمويل نزيهة وشفافة، يتطلب الركون الى الاتي:

أ- ان يكون هناك تعريفاً للتمويل والانفاق، يوضح كل منهما اهميتهما والادوار التي يقومان بها[25].

---

[22] مصدق عادل طالب، مصدر سبق ذكره، ص7-14.

[23] For more see : Oliver Joseph Frank McLoughlin, Electoral Justice System Assessment Guide, IDEA, Sweden, 2019.

[24] باسم علي خريسان، قوننة الاحزاب السياسية دراسة في قانون الاحزاب، مجلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد52، 2016، ص119-120.

[25] Oliver Joseph Frank McLoughlin, op.cit, p17.

ب- ان تكون هناك اشارة واضحة لضبط عمليتي التمويل والانفاق، من خلال تحديد قسمين الاول يخص مصادر التمويل المشروعة وطرق مكافحة المصادر غير المشروعة تحقيقاً للعدالة والمساواة[26]، ويكون ذلك عن طريق نوعين من المعالجة الاولى تتعلق بالتمويل العام ونسب الحصول عليه من قبل الاحزاب والمرشحين، والثانية المتعلقة بالتمويل الخاص الذي يفترض ان تحدد مصادره، وان لا تقتصر تلك المعالجة على التمويل المباشر المتمثل بالمال انما تمتد الى التمويل غير المباشر، والقسم الثاني يتعلق بالانفاق الذي ينبغي ان تصرف عليها الموارد، فضلاً عن تحديد العقوبات المناسبة على المخالفات التي يقوم بها المتنافسين[27].

ت- ان يكون هناك سقفاً لعمليتي التمويل والانفاق ضماناً للعدالة والمساواة ما بين المتنافسين، ويكون ذلك بعد اجراء دراسة لعدد الناخبين في كل دائرة انتخابية، مع حساب الظروف الاقتصادية المحيطة بالبلد وهذا يشمل عمليتي التمويل العام والخاص، وان يكون هناك تنسيق في ذلك بين مفوضية الانتخابات ووزارة المالية فيما يخص التمويل العام[28].

ث- ان يلزم الحزب او المرشح على استرجاع التمويل المستحصل عليه من الدولة او القطاع الخاص، في حالة قرر الحزب او المرشح حل نفسه او انسحابه اثناء العملية الانتخابية، بعد ان يقدم تقريراً مفصلاً الى مفوضية الانتخابات عن حجم وارداته ونفقاته لاسترجاعها الى الجهات التي قدمت له ذلك التمويل[29].

ج- ان يكون هناك موعد محدد يسمح للحزب او المرشح الحصول على التمويل بشقيه العام والخاص، وحصول الحزب او المرشح خارج ذلك التوقيت يعد مخالفة قانونية يتعرض من خلالها الى العقوبة.

ح- ان يأخذ بنظر الاعتبار عملية المساواة في ظهور المرشحين بشكل متساوٍ على وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن الدعم الذي تقدمه الدولة من وسائل النقل واستخدام احد ابنيتها في الحملة الانتخابية وغيرها.

---

[26]Paloma Biglion And others, improving electoral practices: cas studies and practical approaches, IDEA, Sweden, 2014.,p10

[27] For more see :Otito Greg-Obi and others, Online Violence Against Women in Politics in Ukraine: An IFES Assessment, Washington, 2019.

[28] For more see: Richard S. Katz, Democracy and the Legal Regulation of Political Parties, REGULATING POLITICAL PARTIES European Democracies inComparative Perspective, University of Chicago Press, USA, 2014.

[29] For more See :Sead Alihodžić and Erik Asplund, Electoral Risk Management Tool: Internal Factors Guide, IDEA, Sweden, 2018.

خ- ان يكون هناك تحديد لهوية المنحة او الهبة، من حيث اسم المتبرع وعنوانه ومبلغ التبرع وتاريخ تقديمها وطرق انفاقها اذا كانت مبلغ مالي، وان يكون هناك تميز بين المنحة والهبة والقرض وطرق ضبطها وتنظيمها[30].

د- ان يفرض على الحزب او المرشح فتح حساب مصرفي واحد في احدى المصارف الحكومية، تتم عن طريقه كل عمليات التمويل والانفاق، مع تعيين وكيل مختص بشؤون الحسابات على ان يكون من خارج كوادر الحزب مسؤول عن اي عملية ايداع او سحب من ذلك الحساب، وتزويد المفوضية بالهوية الكاملة لذلك الوكيل مع الرقم الحسابي، وان يكون هناك تنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي ومفوضية الانتخابات لتزويد مفوضية الانتخابات بتقرير لسلامة ذلك الحساب المصرفي، ويمتد ذلك التعاون لمنع اي تمويل اجنبي للحزب او المرشح بما تملكه تلك الموسسات من ادوات كشف تساعدها على ذلك[31].

ذ- ان يلزم الحزب او المرشح على تدوين جميع الواردات والنفقات في سجل خاص، مع جميع المعلومات المطلوبة لذلك التمويل والانفاق، فضلاً عن ذلك يفرض على الحزب وجود سجل على مستوى الدائرة وسجل على مستوى المحافظة ومن ثم على مستوى البلد، وتقدم الى المفوضية بعد اعدادها من قبل المحاسب المختص، وموقع عليها من قبل رئيس الحزب او الموكل، وهذا يكون على مرحلتين الاولى في منتصف الحملة الانتخابية، والثانية بعد الحملة الانتخابية بمدة اقصاها (60) يوم[32].

ر- أن يلزم الحزب او المرشح على كشف لذممهم المالية، ويمتد ذلك الى جميع افراد العائلة الى المفوضية وبالتعاون مع المؤسسات المعنية، للتأكد من صحتها كأجراء يساعد في حد الحزب او المرشح من التلاعب بحملته الانتخابية، فضلاً عن كون هذا الاجراء سيساعد المؤسسات المعنية في معرفة حجم الثروة قبل وصول الحزب او المرشح الى المناصب الرسمية كأجراء لمكافحة الفساد[33].

---

[30]Second inter american electoral training seminar, strengthening electoral processes and systems throughout the hemisphere :the role of the media in electoral campaigni and the relationship between electoral management bodies and political parties, IFE and organization of merica ststes, Mexico, 2019, p28.

[31] Uniogbis, Guinea- Bissau: revew the framework law on political parties, Uniogbis, New York, 2018, p16.

[32] Oliver Joseph Frank McLoughlin, op cit, p9.

[33] Sead Alihodžić and Desk research by Erik Asplund, Guide on Internal Factors The Guide on Factors of Election-related Violence Internal to Electoral Processes, IDEA, Sweden, 2013, p19.

ز- السماح لمفوضية الانتخابات ان تطلب بموجب القانون من اي مؤسسة عامة او خاصة، للتأكد من بعض المعلومات المقدمة في التقرير المالي للحزب، كأن يكون السعر وصحة الوصولات وغيرها[34].

س- ان تلزم مفوضية الانتخابات، من ان تصدر تقريرها الخاص بالرقابة على النشاطات المالية للحزب او المرشح المشارك في العملية الانتخابية، خلال مدة اقصاها خمسة اشهر من تاريخ انتهاء العملية الانتخابية، وينشر التقرير على الموقع الرسمي للمفوضية واحدى الصحف الرئيسة تحقيقاً للشفافية[35].

ش- ان يلزم الحزب والمرشح على ان تكون عملية الانفاق من خلال بطاقات الدفع الالكترونية، للتأكد من القيمة الحقيقية لعملية الشراء، وهذا الاجراء مستقبلي لعدم توافر اجهزة الدفع الالكترونية في مختلف المحال والمؤسسات، ولكن محاولة تثبيته كأجراء احترازي مستقبلي[36].

ص- ان يكون هناك تصنيفاً واضحاً ودقيقاً لفرض العقوبات على المخالفين من الاحزاب والمرشحين، وبما يتناسب مع حجم المخالفة المرتكبة، تبدأ من التنبيه الى الغرامات المالية والى السجن والحرمان من الانتخابات وحل الحزب السياسي من قبل الجهات القضائية[37].

ض- ان يفرض على الحزب او المرشح ان يكون له محاسب خاص يقوم على تنظيم امور حساباته بشكل دقيق، وعلى ان يكون ذلك المحاسب من بين مجموعة المحاسبين الذين يحددهم (ديوان الرقابة المالية).

ط- ان تحدد الانشطة المسموح بها للحزب والمرشح الانفاق عليها في حملته الانتخابية، وخارج ذلك يتعرضان الى العقوبة[38].

نستنتج من ذلك الى انه ليس المراد من القانون اعطاء الشرعية لذلك الحزب او المرشح في الوصول الى المناصب الرسمية من خلال بوابة الانتخابات، انما وضع الاسس الضامنة في الخفاظ على نزاهتها وعدالتها من خلال ضبط عملية التمويل.

---

(34) Arza Geybullayeva, Unfair advantage :the abuse of state resources in elections, IFES, Washington, 2017, p32.

(35) Helena Catt And others, op.cit, p11.

(36) International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Semi-presidentialism and Inclusive Governance in Ukraine, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Sweden, 2018, p25.

(37) Joe C. Baxter, Strategic Planning for Election Organisations A Practical Guide for Conducting a Strategic Planning Exercise, International Foundation For Election Systems, Washington, 2017, p17.

(38) Katherine Ellena and Alexandra Brown, op.cit, p12.

2- **تعزيز الدور المؤسساتي:** ترتبط عملية ضبط التمويل ارتباطاً وثيقاً مع العمل المؤسساتي، لكونه متغير يمتاز بتعدد مصادره وطرق انفاقه، ما يتطلب الى معالجة شاملة من قبل مفوضية الانتخابات لضمان شفافية وعدالة توزيعه، مما يتطلب الركون الى الاتي:

أ- ان تترجم تلك القواعد القانونية والانظمة والاجراءات والتعليمات الصادرة، الى ممارسات تنفيذية من خلال وضع الية عمل تقوم على نوعين من المتابعة، المركزية المتعلقة بعمليات الكشف الحسابي التي يقدمها الحزب او المرشح الى المفوضية قبل واثناء وبعد العملية الانتخابية[39]، فضلاً عن تخصيص لجان عمل ميدانية مستمرة تتابع سجلات الاحزاب والمرشحين وطرق تنظيمها وعملية التسجيل الذي تقوم بها، والتأكد من مصادرها، ولابد ان يكون ذلك لاوقات متقاربة لا تتعدى الاسبوع[40].

ب- الانتباه لقضية الترشيح وفقاً لدوائر الصغيرة ونظام الاغلبية المعتمد في القانون، فالحزب نتيجة الى ذلك سيذهب الى طرح مرشح او مرشحين في الدائرة على اساس من يمتلك المال والنفوذ في كسب اصوات الناخبين، وهذا يتنافى مع المبادئ الديمقراطية الحقة[41].

ت- ان لا يعتمد العمل الاداري في التعامل مع عملية التمويل للحزب او المرشح، انما يتم من خلال التدقيق والرقابة كون عملية ضبط التمويل تحتاج الى جهد استقصائي ومحاسبي دقيق[42].

ث- من المفترض اصدار نظام من قبل مجلس المفوضين يقوم على ضبط عملية التمويل الانتخابي، وان لا يقتصر ذلك على توقيع تعهد خطي من قبل الحزب او المرشح بعدم الحصول على التمويل من المصادر غير المشروعة، انما يجب ان تكون هناك عملية ضبط ترتقي الى مستوى الرقابة الميدانية المستمرة التي لا تتحدد بأوقات الدوام الرسمية.

ج- ان يكون هناك تعاون بين المكتب الوطني المعني في ادارة ورقابة العملية الانتخابية مع (دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية) التي تقوم على متابعة ورقابة عمل الاحزاب خارج العملية الانتخابية لضبط عملية التمويل.

---

(39) Paloma Biglion And others, op.cit,p16.

(40) For more see: Liz Carolan Peter Wolf, Open Data in Electoral Administration, IDEA, Sweden, 2017.

(41) Arza Geybullayeva, op.cit, p22.

(42) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الادارة االانتخابية بالفترة الانتقالية: التحديات والفرص، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، واشنطن، 2015، ص33-40.

ح- وضع خطة عمل تتلاءم مع توزيع الدوائر الجديدة، تقوم على اساس الدوائر الانتخابية، ومن ثم على اساس المحافظة وعلى اساس البلد، وفي كل واحدة منها توجد عملية رقابة وكشف لحسابات الاحزاب والمرشحين[43].

خ- ان تكون هناك منظومة عمل من اشخاص متخصصين في مجال التكنلوجيا الالكترونية، لمعرفة حجم الموارد الداخلة الى البلد والى الجهة التي تسلم لها من خلال عملية تسمى بـ(بوابة الانفاذ) التي تقوم على حصر جميع الحسابات بها[44].

من ذلك يتبين ان ضبط عملية التمويل ترتكز على محوريين اساسين، الاول في القانون الذي يقوم على وضع الاطر الناظمة لهما، فضلاً عن المؤسسة المسؤولة عن تنفيذ ذلك القانون والمتمثلة بمفوضية الانتخابات، والاهم من ذلك ان يأخذ النظام السياسي على عاتقه الدور في تهيئة البيئة المناسبة لحماية مفوضية الانتخابات من الضغوطات التي تتعرض لها لضمان حياديتها في عملها.

[43] للمزيد تنظر: صفاء ابراهيم الموسوي، الادارة الانتخابية في العراق وانماط الاشراف على الانتخابات في العالم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن العدد الرابع، 2010.

[44] JuLie BaLLington and Murie Lkahane , women in poLitics : financing for gender equality , international institutr for democracy and eLectoral assistance m extracted from funding of political parties and election campaigns : ahandbook on political finace , IDEA , Sweden , 2014, p18.

الخاتمة

توصل البحث الى ان عملية التمويل تمثل ركناً اساسياً من اركان العملية الديمقراطية بشكلٍ عام والعملية الانتخابية بشكلٍ خاص، وفي ذات الوقت تشكل خطورة كبيرة عليها اذا لم تخضع الى القواعد القانونية، مع وجود هيئات انفاذ فعالة قادرة على التعاطي بشكلٍ سليم مع تلك القواعد من اجل ضبطها.

فان توافر تلك المقومات المتمثلة في الضوابط القانونية التي تعمل على تنظيم طرق الحصول عليه وعمليات انفاقه، وان يرافق ذلك جهاز انفاذ فعال قادر على متابعة ورقابة النشاطات المالية، سيهئ البيئة الانتخابية المناسبة لاجراء الانتخابات بشكل نزيه وشفاف، وتعبر عن الرغبة الحقيقية للناخبين.

فضلا عن ذلك توصل البحث الى مجموعة من التوصيات، يمكن اجمالها على النحو الاتي:

1- اصلاح الخلل الموجود في القانون الذي يقوم على ضبط عملية التمويل الانتخابي، من خلال قيام مفوضية الانتخابات بارسال طلباً الى مجلس النواب، توضح فيه مكامن الضعف في القانون وطرق معالجتها، من خلال اضافة او تعديل بعض المواد.

2- ان تكون هناك معالجة شاملة لدى النظام السياسي في عملية ضبط عملية التمويل، من خلال تأسيس لجنة مشتركة تسمى (لجنة ضبط التمويل الانتخابي) يشترك بها موظفي المفوضية للقيام بأعمالهم المنوطة بهم، وبعض من موظفي (ديوان الرقابة المالية) لتبادل المعلومات حول بعض القضايا الحسابية، وبعض من موظفي (النزاهة) لتقديم الاستشارة في عملية التحقيق والتحري عن الحقائق، ومع الادعاء العام وذلك لوضعة في الصورة من اجل تفعيل دوره في اقامة الدعاوى على المخالفين من الاحزاب والمرشحين، وكذلك تمتد تلك المعالجة الى موظفي جهاز الامن الوطني للبحث والتقصي عن مصادر التمويل وعملية انفاقها، والى جهاز المخابرات المسؤول عن متابعة الانشطة التي تقوم بها الاحزاب في خارج البلد ولاسيما مصادر تمويلها الذي قد تأتي من الخارج، ومع وزارة المالية والبنك المركزي فيما يخص الحساب المصرفي الذي تلزم به الاحزاب على ايداع اموالهم به، فضلاً عن عناصر من موظفي وزارة الداخلية كجهة انفاذ.

3- اعتماد التصويت (البايومتري) سيحد من عمليات شراء الاصوات التي من الممكن ان تحصل في البطاقات الالكترونية ومن ثم سيحد من عمليات الفساد المالي.

4- فتح خطوط للتعاون بشكل اكبر مع المؤسسات الدولية المختصة في مجال ضبط عملية التمويل لتطوير القدرات، ويكون ذلك عن طريق الدورات والبرامج المكثفة، والاطلاع على تجارب دول العالم المتقدمة والناشئة للاستفادة منها، واستقطاب المتخصصين وتوسيع دائرة البحث والدراسات في هذا المجال.

5- تفعل دور الافراد ومنظمات المجتمع المدني في رفد مفوضية الانتخابات بالمعلومات التي تقوم على كشف عمليات الفساد المالي التي تقوم بها الاحزاب والمرشحين المتعلقة بالعمل الانتخابي.

Conclusion

the research funding is a key correction of the part of the democratic process in general and the electoral process in particular, and in the same time, it is a big risk of it if, it is not subjected to legal rules with effective entrepreneurship capable of dealing with properly with those rules to be set.

The availability of those of the legal controls that are working to organize access to and expenses of the expenses and the proper implementation of the effectiveness of the financial environmental elections for the elections of the 20 elections are 20 and 20, the faith of the vocabulary. In addition, research was set to a range of recommendations, its total can be as follows:

1. Repair of the imbalance in the law, which is to set up the electoral financing process by the election commission issued a request to the House of Representatives, which is offended by weaknesses in law and methods of dealing with them in addition or modification of some materials.

2. There is a comprehensive treatment of the political system in the process of controlling the financing process by establishing a joint committee called (ECG). The UNHCR staff participates to do their work and some of the staff (FIOS) to

exchange information on some calculations and some of the staffing integrity to the consultation in the investigation process and facts for the development of the role in the process to establish the role of the National Security and Research Factors, the process of conducting the staff of the National Security & Documentation Service on the sources of funding and the process of spending and the intelligence process in the outside country of the country, especially the sources of funding, which may come from abroad, and the Central Bank of the Bank of the Bank of the Bank of the Bank and the Central Bank of the Bank accounts that the parties to the parties of the money as an entry into force.

3. Adoption of the vibration vice-bidder that will be in electronic cards and then will be a financial corruption operations.

4. Opening lines for cooperation for greater cooperation with the competent international institutions in the area of adjustment of the development of the capacity to capacity and such as intensive courses and programs, to see the experiments of the developed and emerging countries to benefit them, attracting specialists and expanding the Department of research and studies in this area.
5- The role of individuals and civil society organizations in the Rapporteur of the Electoral Commission should inform the information on the reservation of financial corruption by parties and candidates for electoral action.

قائمة المصادر

اولاً: القوانين

1- قانون الاحزاب رقم (36) لسنة 2015

ثانياً: الكتب العربية

1-اسعد كاظم شبيب ومحمد جبار جدوع العبدلي، مستقبل الحياة الحزبية في العراق في ضوء قانون الاحزاب رقم (36) لسنة 2015، دار السنهوري، بيروت، 2016.

2-المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الادارة االانتخابية بالفترة الانتقالية: التحديات والفرص، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، واشنطن، 2015.

3-جينا شيريلو و كارولين رودي، التحليل الشامل للعملية الانتخابية والسياسية في العراق حسب النوع الاجتماعي، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، واشنطن، 2019.

4-سامر ناهض خضير، التمويل السياسي: دراسة في تمويل الاحزاب والحملات الانتخابية، دار السنهوري، بيروت، 2018.

5-سعد مظلوم، الانتخابات ضمانها حريتها ونزاهتها (دراسة مقارنة)، دار دجلة للنشر، عمان، 2009.

6-سوجيت شودري وأخرون ، انظمة تمويل الاحزاب السياسية: الاصلاح الدستوري بعد الربيع العربي ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، السويد، 2014.

7-مصدق عادل طالب، شرح قانون الاحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015، دراسة تحليلية مقارنة، دار السنهوري ،بيروت، 2016.

ثالثاً: الدراسات والبحوث

1- باسم علي خريسان، التمويل السياسي دراسة في تمويل الاحزاب السياسية، مجلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد 53، 2017.

2- باسم علي خريسان، قوننة الاحزاب السياسية دراسة في قانون الاحزاب، مجلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد52، 2016.

3- حازم عبد الحميد، اشكالية النظام الانتخابي وانعكاسه على تركيبة النظام السياسي في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية/ الجامعة المستنصرية، العدد28، 2009.

4- رعد سامي التميمي، دراسة في قانون الاحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 الفصلين الخامس والسادس الحقوق والواجبات والتحالف والاندماج، قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، العدد 45-46.

5- صفاء ابراهيم الموسوي، الادارة الانتخابية في العراق وانماط الاشراف على الانتخابات في العالم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن العدد الرابع، 2010.

6- علياء غازي موسى، الرقابة القضائية على قرارات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مجلة كلية القانون والعلم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 5، العدد19، 2019.

7- منير حمزة عبيد وليلى حنتوش، الرقابة الرسمية على الدعاية الانتخابية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية/ جامعة بابل، العدد42، 2019.

رابعاً: المقابلات

1-مقابلة اجراها الباحث مع الاستاذ رياض الزوبعي مدير شعبة في قسم المتابعة والتقييم للاحزاب في دائرة شؤون الاحزاب والتنظيمات السياسية، تاريخ المقابلة 2019/11/18.

Fifthly: foreign books

1- Abdul Alim and other, Introducing Biometric Technology in Elections, IDEA, Sweden, 2017.

2- Arza Geybullayeva, Unfair advantage :the abuse of state resources in elections, IFES, Washington, 2017.

3- Erik Mobrand, Fernando Casal Bértoa and Yukihiko Hamada, The Integrity of Political Finance Systems in Asia: Tackling Political Corruption, IDEA, Sweden, 2019.

4- Helena Catt And others, Electoral Management Design, IDEA, Sweden,2019.

5- IDEA, Collaboration between Citizen Movements and Political Parties Political Party Innovation Primer 3, IDEA, Sweden, 2018.

6- -------, Digital Microtargeting Political Party Innovation Primer 1 International Institute for Democracy, IDEA, Sweden, 2018.

7- -------, Open Primary Elections Political Party Innovation Primer, IDEA, Sweden, 2018.

8- International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Semi-presidentialism and Inclusive Governance in Ukraine, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Sweden, 2018.

9- Joe C. Baxter, Strategic Planning for Election Organisations A Practical Guide for Conducting a Strategic Planning Exercise, International Foundation For Election Systems, Washington, 2017.

10- Jordi Barra ,Observing E-enabled Elections: How to Implement Regional Electoral Standards ,International Institute for Democracy and Electoral Assistance2012.

11- Jose Miguel Lnsulza , Albert R.Ramdin ,and Kevin Casas-Zamora ,observing political-electoral financing system:amanual for OAS electoral observation mission, sgeneral Secretariat of the Organization of American States,Washington, 2012.

12- JuLie BaLLington and Murie Lkahane , women in poLitics : financing for gender equality , international institutr for democracy and eLectoral assistance m extracted from funding of political parties and election campaigns : ahandbook on political finace , IDEA , Sweden , 2014.

13- Katherine Ellena and Alexandra Brown, Beyond Constitutional Reform to Elections Libya Electoral Legal Framework Analysis, IFES, Washington, 2019.

14- Liz Carolan Peter Wolf, Open Data in Electoral Administration, IDEA, Sweden, 2017.

15- Magnas Ohman, gender- targented public funding for political parties, IDEA, Sweden,2018, p13.

16- Mohamed N. Contch, the ectoral commission and the managent of sierra leons electoral processi an introduction, National electoral commission, Sierraleone, 2013.

17- Oliver Joseph Frank McLoughlin, Electoral Justice System Assessment Guide, IDEA, Sweden, 2019.

18- Otito Greg-Obi and others, Online Violence Against Women in Politics in Ukraine: An IFES Assessment, Washington, 2019.

19- Paloma Biglion And others, improving electoral practices: cas studies and practical approaches, IDEA, Sweden, 2014.

20- Richard S. Katz, Democracy and the Legal Regulation of Political Parties, REGULATING POLITICAL PARTIES European Democracies inComparative Perspective, University of Chicago Press, USA, 2014.

21- Sead Alihodžić and Desk research by Erik Asplund, Guide on Internal Factors The Guide on Factors of Election-related Violence Internal to Electoral Processes, IDEA, Sweden, 2013.

22- Sead Alihodžić and Erik Asplund, Electoral Risk Management Tool: Internal Factors Guide, IDEA, Sweden, 2018.

23- second inter american electoral training seminar, strengthening electoral processes and systems throughout the hemisphere :the role of the media in electoral campaigni and the relationship between electoral management bodies and political parties, IFE and organization of merica ststes, Mexico, 2019.

24- Uniogbis, Guinea- Bissau: revew the framework law on political parties, Uniogbis, New York, 2018.

Source list

First: the laws

1- Parties Law No. (36) of 2015

Second: Arabic books

1- Asaad Kazem Shabib and Muhammad Jabbar Jadu' al-Abdali, The Future of Party Life in Iraq in Light of Parties Law No. (36) of 2015, Dar Al-Sanhouri, Beirut, 2016.

2- International Institute for Democracy and Elections, Electoral Administration in the Transitional Period: Challenges and Opportunities, International Institute for Democracy and Elections, Washington, 2015.

3- Gina Sherillo and Caroline Rudy, Comprehensive Analysis of the Electoral and Political Process in Iraq by Gender, International Foundation for Electoral Systems, Washington, 2019.

4- Samer Nahed Khudair, Political Finance: A Study in Financing Parties and Election Campaigns, Dar Al-Sanhouri, Beirut, 2018.

5- Saad Mazloum, Elections guarantee their freedom and integrity (a comparative study), Dar Dijla Publishing, Amman, 2009.

6- Sujit Chowdhury and others, Political Party Funding Systems: Constitutional Reform after the Arab Spring, International Institute for Democracy and Elections, Sweden, 2014.

7- Mosaddeq Adel Talib, Explanation of the Political Parties Law No. 36 of 2015, a comparative analytical study, Dar Al-Sanhouri, Beirut, 2016.

Third: Studies and research

1- Bassem Ali Khreisan, Political Finance, A Study in the Funding of Political Parties, Political Science Journal / University of Baghdad, Issue 53, 2017.

2- Bassem Ali Khuraisan, Legalization of Political Parties, A Study in Party Law, Journal of Political Science/University of Baghdad, Issue 52, 2016.

3- Hazem Abdel Hamid, The Problem of the Electoral System and its Reflection on the Structure of the Political System in Iraq, Journal of the Mustansiriya Center for Arab and International Studies/Mustansiriya University, Issue 28, 2009.

4- Raad Sami Al-Tamimi, A Study of Political Parties Law No. (36) of 2015, Chapters Five and Six, Rights and Duties, Alliance and Merger, Political Issues, College of Political Science/Al-Nahrain University, Issue 45-46.

5- Safaa Ibrahim Al-Musawi, Electoral Administration in Iraq and Patterns of Election Supervision in the World, Karbala University Scientific Journal, Volume Eight, Issue Four, 2010.

6- Alia Ghazi Musa, Judicial oversight of the decisions of the Independent High Electoral Commission in Iraq, Journal of the College of Law and Legal and Political Science, Kirkuk University, Volume 5, Issue 19, 2019.

7- Mounir Hamza Obaid and Laila Hantoush, Official Oversight of Election Propaganda, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences/Bale University, Issue 42, 2019.

Fourth: Interviews

1-An interview conducted by the researcher with Mr. Riyad Al-Zubaie, Director of the Division in the Parties Monitoring and Evaluation Department in the Department of Political Parties and Organizations Affairs, date of the interview 11/18/2019.

Fifthly: foreign books

1- Abdul Alim and other, Introducing Biometric Technology in Elections, IDEA, Sweden, 2017.

2- Arza Geybullayeva, Unfair advantage :the abuse of state resources in elections, IFES, Washington, 2017.

3- Erik Mobrand, Fernando Casal Bértoa and Yukihiko Hamada, The Integrity of Political Finance Systems in Asia: Tackling Political Corruption, IDEA, Sweden, 2019.

4- Helena Catt And others, Electoral Management Design, IDEA, Sweden,2019.

5- IDEA, Collaboration between Citizen Movements and Political Parties Political Party Innovation Primer 3, IDEA, Sweden, 2018.

6- -------, Digital Microtargeting Political Party Innovation Primer 1 International Institute for Democracy, IDEA, Sweden, 2018.

7- -------, Open Primary Elections Political Party Innovation Primer, IDEA, Sweden, 2018.

8- International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Semi-presidentialism and Inclusive Governance in Ukraine, International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Sweden, 2018.

9- Joe C. Baxter, Strategic Planning for Election Organisations A Practical Guide for Conducting a Strategic Planning Exercise, International Foundation For Election Systems, Washington, 2017.

10- Jordi Barra ,Observing E-enabled Elections: How to Implement Regional Electoral Standards ,International Institute for Democracy and Electoral Assistance2012.

11- Jose Miguel Lnsulza , Albert R.Ramdin ,and Kevin Casas-Zamora ,observing political-electoral financing system:amanual for OAS electoral observation mission, sgeneral Secretariat of the Organization of American States,Washington, 2012.

12- JuLie BaLLington and Murie Lkahane , women in poLitics : financing for gender equality , international institutr for democracy and eLectoral assistance m extracted from funding of political parties and election campaigns : ahandbook on political finace , IDEA , Sweden , 2014.

13- Katherine Ellena and Alexandra Brown, Beyond Constitutional Reform to Elections Libya Electoral Legal Framework Analysis, IFES, Washington, 2019.

14- Liz Carolan Peter Wolf, Open Data in Electoral Administration, IDEA, Sweden, 2017.

15- Magnas Ohman, gender- targented public funding for political parties, IDEA, Sweden,2018, p13.

16- Mohamed N. Contch, the ectoral commission and the managent of sierra leons electoral processi an introduction, National electoral commission, Sierraleone, 2013.

17- Oliver Joseph Frank McLoughlin, Electoral Justice System Assessment Guide, IDEA, Sweden, 2019.
18- Otito Greg-Obi and others, Online Violence Against Women in Politics in Ukraine: An IFES Assessment, Washington, 2019.
19- Paloma Biglion And others, improving electoral practices: cas studies and practical approaches, IDEA, Sweden, 2014.
20- Richard S. Katz, Democracy and the Legal Regulation of Political Parties, REGULATING POLITICAL PARTIES European Democracies inComparative Perspective, University of Chicago Press, USA, 2014.
21- Sead Alihodžić and Desk research by Erik Asplund, Guide on Internal Factors The Guide on Factors of Election-related Violence Internal to Electoral Processes, IDEA, Sweden, 2013.
22- Sead Alihodžić and Erik Asplund, Electoral Risk Management Tool: Internal Factors Guide, IDEA, Sweden, 2018.
23- second inter american electoral training seminar, strengthening electoral processes and systems throughout the hemisphere :the role of the media in electoral campaigni and the relationship between electoral management bodies and political parties, IFE and organization of merica ststes, Mexico, 2019.
24- Uniogbis, Guinea- Bissau: revew the framework law on political parties, Uniogbis, New York, 2018.